قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٩

بشأن الموافقة على المذكرة المتبادلة

بين حكومتي جمهورية مصر العربية واليابان

بشأن منحة للمساهمة

فى تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على بحر يوسف

الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٧ / ١ / ١٩٩٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على المذكرة المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة للمساهمة فى تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على بحر يوسف ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/١/٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٤١٩ هـ

(الموافق ٤ أبريل سنة ١٩٩٩ م) .

حسنى مبارك

القاهرة فى ٧ يناير سنة ١٩٩٩

صاحب السعادة

السيد / ماساهيكو كومورا

وزير خارجية اليابان

أتشرف بالإحاطة بانني قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتى تنص على ما يلى :

« أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على بحر يوسف (المشار إليه فيما بعد بـ " المشروع ") ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى سبعة وثمانين مليون ين (٨٧,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، والمشار إليها فيما يلى بـ " المنحة ")

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة ما بين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٦ يناير ٢٠٠٠ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء خدمات الرعايا اليابانيين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة " الرعايا اليابانيين "

عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانية طبيعية) .

الخدمات الضرورية للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقاً لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى بـ " العقود التى تم إقرارها ") فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية والذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ " البنك ") .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصرالعربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها .

(٢) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصرالعربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ، و

(٣) تحمل كافة المصاريف اللازمة للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

كما أشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات العربية واليابانية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير خارجية

جمهورية مصر العربية

عمرو موسى

القاهرة فى ٧ يناير سنة ١٩٩٩

صاحب السعادة :

السيد الأستاذ / عمرو موسى

وزير خارجية جمهورية مصر العربية

أتشرف بأن أشير إلى المناقشات التى تمت مؤخراً بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح بالنيابة عن حكومة اليابان الترتيبات التالية :

١ - بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على بحر يوسف (المشار إليه فيما بعد بـ « المشروع ») ، بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية ، طبقاً للقوانين واللوائح اليابانية المعمول بها ، منحة تصل قيمتها إلى سبعة وثمانين مليون ين (٨٧,٠٠٠,٠٠٠ ين) ، (والمشار إليها فيما يلى بـ « المنحة ») .

٢ - تتاح المنحة للاستخدام خلال الفترة مابين تاريخ بدء سريان الترتيبات الحالية و ٦ يناير ٢٠٠٠ إلا إذا تم اتفاق متبادل بين السلطات المعنية بالحكومتين على مد هذه الفترة .

٣ - تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء خدمات الرعايا اليابانيين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة « الرعايا اليابانيين » عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانية الطبيعية أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانية طبيعية) ،

الخدمات الضرورية للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء الخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان بإقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين اليابانى لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها بمقتضى العقود التى تم إقرارها طبقاً لما نص عليه فى الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى)بـ" العقود التى تم إقرارها ") فى حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية فى أحد البنوك اليابانية والذى تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقى المدفوعات بالين اليابانى من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف فى العقود التى تم إقرارها ، ويتم الاتفاق على التفاصيل الإجرائية الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها .

٦ - تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة لـ :

(١) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية وضرائب داخلية ورسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ،

(٢) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج إلى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد الخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ، و

(٣) تحمل كافة المصاريف اللازمة للتصميمات التفصيلية المطلوبة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تغطيها المنحة .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأتشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول من تاريخ تسلم حكومة اليابان للإخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة باللغات اليابانية والعربية والإنجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى إختلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

وزير خارجية اليابان

السيد / ماساهيكو كومورا

قـرار وزير الخارجية
رقـم ٦٢ لسنة ١٩٩٩

وزير الخارجية

بعـد الاطـلاع علـى قـرار السيـد / رئيس الجـمـهـوريـة رقـم ١٠٨ الصـادر بتـاريخ ١٩٩٩/٤/٤ بشأن الموافقة على المذكرة المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة للمساهمة فى تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على بحر يوسف ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٩٩/١/٧ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ٧ / ٤ / ١٩٩٩ ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

تنشر فى الجريدة الرسمية المذكرة المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بشأن منحة للمساهمة فى تنفيذ مشروع إعادة تأهيل وتحسين قناطر مازورة على بحر يوسف ، الموقعة فى القاهرة بتاريخ ٧ / ١ / ١٩٩٩

ويعمل بها اعتبارا من ٨ / ٤ / ١٩٩٩

صدر بتاريخ ١٠/ ٤ / ١٩٩٩

وزير الخارجية

عمرو موسى